www.daralthaqafa.com

الوسيط في شرح قانون الجزاء العُماني
القسم العام

الدكتور
مزهر جعفر عبيد
أستاذ القانون الجزائي المشارك
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

مجاناً ... حمّل تطبيق
دار الثقافة للنشر والتوزيع
على جوالك عبر

Download on the App Store
GET IT ON Google play

وتفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني www.daralthaqafa.com

وتمتعوا بالخدمات التالية:

- التسوق والشراء عبر التطبيق والموقع مباشرة
- الشحن لكافة دول العالم Door To Door
- البحث داخل فهارس الكتب بشكل مفصل عبر (البحث بالفهرس)
- أدخل بريدك الإلكتروني في (القائمة البريدية) ليصلك كل جديد عن الدار

تابعونا عبر DarAlThaqafa.jo

الوسيط في
شرح قانون الجزاء العُماني
القسم العام

www.daralthaqafa.com

345 ,56805
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2023/1/194)
المؤلف: مزهر جعفر عبيد
الكتاب: الوسيط في شرح قانون الجزاء العُماني - القسم العام
الواصفات: القانون الجنائي - القسم العام - الجريمة - المسؤولية الجزائية
الجزاء - سلطنة عُمان
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN:978-9923-18-666-4

الطبعة الأولى 2023م - 1444هـ

Copyright © All rights reserved جميع الحقوق محفوظة للناشر

يُحظَر نشر أو ترجمة هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأية طريقة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بأية طريقة أخرى، إلا بموافقة الناشر الخطية، وخلاف ذلك يُعرِّض لطائلة المسؤولية.

No part of this book may be published, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying,recording or using any other form without acquiring the written approval from the publisher. Otherwise, the infractor shall be subject to the penalty of law.

دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمّان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص.ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص.ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Main Center
Amman - Downtown - Near Hussayni Mosque - Petra Market - Hujairi Building - No. 3d
Tel.: (+962) 6 4646361 - Fax: (+962) 6 4610291 - P.O.Box: 1532 Amman 11118 Jordan
University Branch
Amman - Queen Rania Al-Abdallah str. - Front Science College gate - Arabiyat Complex - No. 261
First Floor - Tel.: (+962) 6 5341929 - P.O.Box: 20412 Amman 11118 Jordan
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

الوسيط في شرح قانون الجزاء العُماني
القسم العام

الدكتور
مزهر جعفر عبيد
أستاذ القانون الجزائي المشارك
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1444هـ - 2023م

www.daralthaqafa.com

الفهرس

توطئة: التعريف بالمنظومة القانونية الجزائية 15

الباب التمهيدي
ماهية قانون الجزاء وتطوره

الفصل الأول: التعريف بقانون الجزاء 18
المبحث الأول: المقصود بقانون الجزاء 18
المبحث الثاني: غرض قانون الجزاء 21
المبحث الثالث: طبيعة قانون الجزاء وموضعه بين فروع القانون 23
المطلب الأول: طبيعة قانون الجزاء 23
المطلب الثاني: موضع قانون الجزاء بين فروع القانون 24
المبحث الرابع: أقسام قانون الجزاء 27
المبحث الخامس: علاقة قانون الجزاء بفروع القانون الأخرى 29
الفصل الثاني: تطور قانون الجزاء 38
المبحث الأول: قانون الجزاء قبل نشوء الدولة 38
المبحث الثاني: قانون الجزاء بعد نشوء الدولة 41
المبحث الثالث: تطور قانون الجزاء العماني وعلاقته بالشريعة الإسلامية 48
المطلب الأول: تطور قانون الجزاء العماني 48
المطلب الثاني: علاقة قانون الجزاء العماني بالشريعة الإسلامية 50

القسم الأول
مصدر قانون الجزاء ونطاق سريانه

الباب الأول: مصدر قانون الجزاء وتفسير النصوص الجزائية 58
الفصل الأول: مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون 59
المبحث الأول: مضمون مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون وتاريخ نشأته 59
المطلب الأول: مضمون مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون 60
المطلب الثاني: الأصل التاريخي لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون 65

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون في الشريعة الإسلامية 66
المبحث الثاني: مبررات مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون والنتائج المترتبة عليه 68
المطلب الأول: مبررات مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون 68
المطلب الثاني: النتائج المترتبة على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون 70
الفصل الثاني: تفسير النصوص الجزائية 72
المبحث الأول: التفسير من حيث مصدره 73
المبحث الثاني: التفسير من حيث أسلوبه 75
المبحث الثالث: التفسير من حيث نتائجه 76
الباب الثاني: نطاق سريان قانون الجزاء 79
الفصل الأول: سريان قانون الجزاء من حيث الزمان 80
المبحث الأول: زمان سريان قانون الجزاء 80
المبحث الثاني: عدم رجعية قانون الجزاء إلى الماضي 82
المبحث الثالث: تحديد زمن ارتكاب الجريمة 84
المبحث الرابع: رجعية القانون الأصلح للمتهم 88
المبحث الخامس: القوانين المؤقتة 94
الفصل الثاني: سريان قانون الجزاء من حيث المكان 97
المبحث الأول: مبدأ إقليمية قانون الجزاء 97
المطلب الأول: سريان قانون الجزاء على إقليم الدولة 98
المطلب الثاني: الاستثناءات على سريان قانون الجزاء على إقليم الدولة 108
المبحث الثاني: امتداد قانون الجزاء خارج إقليم الدولة 113
المطلب الأول: مبدأ عينية قانون الجزاء 113
المطلب الثاني: مبدأ شخصية قانون الجزاء 115
المطلب الثالث: مبدأ شمولية قانون الجزاء 127

القسم الثاني

الجريمة

الباب الأول: التعريف بالجريمة 136
الفصل الأول: تعريف الجريمة ومكوناتها 137

www.daralthaqafa.com

المبحث الأول: تعريف الجريمة 137
المبحث الثاني: مكونات الجريمة 139
المطلب الأول: الأركان العامة والخاصة للجريمة 139
المطلب الثاني: الشرط المفترض وشرط العقاب 143
المطلب الثالث: ظروف الجريمة 144
الفصل الثاني: تقسيمات الجرائم 148
المبحث الأول: تقسيم الجرائم على ضوء جسامتها 148
المطلب الأول: أنواع الجرائم بناء على العقوبة المقررة لها 149
المطلب الثاني: أهمية تقسيم الجرائم بناء على جسامتها 151
المطلب الثالث: الصعوبات التي تعترض تقسيم الجرائم بناء على جسامتها
إلى أنواع مختلفة 155
المبحث الثاني: تقسيم الجرائم وفقاً إلى ركنها المادي 157
المطلب الأول: الجرائم الإيجابية والجرائم السلبية 157
المطلب الثاني: تقسيم الجرائم إلى وقتية ومستمرة ومتتابعة الأفعال 160
المطلب الثالث: تقسيم الجرائم إلى وقتية وجرائم اعتياد 161
المبحث الثالث: تقسيم الجرائم بناء على ركنها المعنوي 163
المطلب الأول: الجرائم العمدية 164
المطلب الثاني: الجريمة غير العمدية 164
المطلب الثالث: أهمية التمييز بين الجريمة العمدية والجريمة غير العمدية 165
الباب الثاني: أركان الجريمة 167
الفصل الأول: الركن المادي للجريمة 168
المبحث الأول: الركن المادي في الجريمة التامة 169
المطلب الأول: النشاط الجرمي 169
المطلب الثاني: النتيجة 178
المطلب الثالث: علاقة السببية 181
المبحث الثاني: الركن المادي في الجريمة غير التامة (الشروع في الجريمة) 189
المطلب الأول: مراحل ارتكاب الجريمة وتعريف الشروع 189
المطلب الثاني: أركان الشروع 195
المطلب الثالث: العقاب على الشروع 208

www.daralthaqafa.com

المطلب الرابع: الجريمة المستحيلة 212
الفصل الثاني: الركن المعنوي للجريمة 219
المبحث الأول: العمد 220
المطلب الأول: تعريف العمد 220
المطلب الثاني: عناصر العمد 221
المطلب الثالث: صور العمد 235
المطلب الرابع: وقت تحقق العمد 253
المطلب الخامس: إثبات العمد 255
المطلب السادس: العمد والباعث 257
المبحث الثاني: الخطأ غير العمدي 259
المطلب الأول: مفهوم الخطأ غير العمدي 259
المطلب الثاني: صور الخطأ غير العمدي 262
المطلب الثالث: أنواع الخطأ غير العمدي 268
المطلب الرابع: معيار الخطأ غير العمدي 276
المطلب الخامس: استظهار علاقة السببية بين الخطأ والضرر 277
الباب الثالث: المساهمة الجزائية 279
الفصل الأول: الأركان العامة للمساهمة الجزائية 281
المبحث الأول: تعدد في الأشخاص 281
المبحث الثاني: وحدة الجريمة المرتكبة 282
المبحث الثالث: وقوع الجريمة محل المساهمة 285
الفصل الثاني: أنواع المساهمة الجزائية 286
المبحث الأول: المساهمة الجزائية الأصلية (الفاعل في الجريمة) 291
المطلب الأول: متى يعد المساهم فاعلاً أصلياً 292
المطلب الثاني: حالات الفاعل الأصلي للجريمة 294
المبحث الثاني: المساهمة الجزائية التبعية (الاشتراك الجرمي) 299
المطلب الأول: وقوع فعل أصلي يجرمه القانون 300
المطلب الثاني: ارتكاب الشريك أحد أفعال الاشتراك التي نص عليها القانون 304
المطلب الثالث: قصد الاشتراك في الفعل الأصلي 315

www.daralthaqafa.com

الفصل الثالث: العقاب على المساهمة الجزائية 321
المبحث الأول: عقاب المساهمة الأصلية 321
المبحث الثاني: عقاب المساهمة التبعية 323
المطلب الأول: مساواة عقاب الشريك بعقوبة الفاعل الأصلي 323
المطلب الثاني: تقديم الشريك المساعدة التي لولاها لما ارتكبت الجريمة 324
المبحث الثالث: أثر ظروف الجريمة على المساهمين في الجريمة 324
المطلب الأول: أثر الظروف المادية على عقاب المساهمين في ارتكاب الجريمة 325
المطلب الثاني: أثر الظروف الشخصية على عقاب المساهمين في ارتكاب الجريمة 326
المطلب الثالث: أثر الظروف المتعلقة بالقصد أو بكيفية العلم بها 328
المبحث الرابع: أثر النتائج المحتملة في مسؤولية المساهمين في الجريمة 330

القسم الثالث

عوارض المسؤولية الجزائية

الباب الأول: أسباب الإباحة 337
الفصل الأول: ماهية أسباب الإباحة 338
المبحث الأول: التعريف بأسباب الإباحة وعلة إباحة الفعل على ضوئها 338
المطلب الأول: التعريف بأسباب الإباحة 338
المطلب الثاني: علة إباحة الفعل 339
المبحث الثاني: طبيعة أسباب الإباحة وأثرها 341
المبحث الثالث: أثر الجهل والغلط في الإباحة 341
المطلب الأول: أثر الجهل بالإباحة 341
المطلب الثاني: الغلط في الإباحة 342
المبحث الرابع: اختلاف أسباب الإباحة عن موانع المسؤولية الجزائية والأعذار المعفية من العقاب 343
المطلب الأول: اختلاف أسباب الإباحة عن موانع المسؤولية الجزائية 343
المطلب الثاني: اختلاف أسباب الإباحة عن الأعذار المعفية من العقاب 344
الفصل الثاني: أنواع أسباب الإباحة 345

www.daralthaqafa.com

المبحث الأول: استعمال الحق والقيام بواجب 345
المطلب الأول: استعمال الحق 346
المطلب الثاني: القيام بواجب 365
المبحث الثاني: أداء الواجب وترخيص القانون 366
المطلب الأول: من يعد موظفاً عاماً 367
المطلب الثاني: حالات إباحة عمل الموظف العام 367
المبحث الثالث: الدفاع الشرعي 370
المطلب الأول: شروط الدفاع الشرعي 371
المطلب الثاني: تجاوز حدود الدفاع الشرعي والاعتقاد الخاطئ بوجود الدفاع الشرعي 386
الباب الثاني: موانع المسؤولية الجزائية 390
الفصل الأول: صغر السن 391
المبحث الأول: مرحلة امتناع المسؤولية الجزائية 391
المبحث الثاني: مرحلة فرض تدابير رعاية أو إصلاح 392
المبحث الثالث: مرحلة المسؤولية الجزائية المخففة 393
الفصل الثاني: الجنون أو العاهة العقلية 396
المبحث الأول: تعريف الجنون والعاهة العقلية 396
المبحث الثاني: شروط منع المسؤولية الجزائية لجنون أو لعاهة في العقل 399
المطلب الأول: فقد الإدراك أو الإرادة 399
المطلب الثاني: معاصرة فقد الإدراك أو الإرادة لارتكاب الجريمة 400
المطلب الثالث: أثر الجنون أو العاهة العقلية في الإجراءات الجزائية 401
الفصل الثالث: الغيبوبة الناشئة عن سكر أو تخدير 403
المبحث الأول: عدم قيام المسؤولية الجزائية بناء على سكر أو تخدير غير اختياري 403
المبحث الثاني: تناول عقاقير أو مواد مسكرة أو مخدرة اختيارياً بقصد ارتكاب جريمة 405
المبحث الثالث: تناول عقاقير أو مواد مسكرة أو مخدرة اختيارياً دون قصد ارتكاب جريمة 406
الفصل الرابع: حالة الضرورة 409

www.daralthaqafa.com

المبحث الأول: طبيعة حالة الضرورة 410
المبحث الثاني: شروط تحقق حالة الضرورة 411
المطلب الأول: شروط الخطر 412
المطلب الثاني: شروط جريمة دفع الخطر 415
المبحث الثالث: أثر حالة الضرورة 416
المطلب الأول: حالة ارتكاب جريمة قتل 416
المطلب الثاني: حالة ارتكاب جريمة دون القتل 418
الفصل الخامس: الإكراه 420
المبحث الأول: الإكراه المادي 420
المطلب الأول: مصدر الإكراه المادي 421
المطلب الثاني: شروط الإكراه المادي 423
المبحث الثاني: الإكراه المعنوي 424
المبحث الثالث: أثر الإكراه 425
الباب الثالث: العفو العام والعفو الخاص 427
الفصل الأول: العفو العام 428
المبحث الأول: كيفية صدور العفو العام 429
المبحث الثاني: آثار العفو العام 429
الفصل الثاني: العفو الخاص 431
المبحث الأول: كيفية صدور العفو الخاص 432
المبحث الثاني: ما يؤثر عليه العفو الخاص 432
المبحث الثالث: ما لا يؤثر عليه العفو الخاص 433

القسم الرابع

الجزاء

الباب الأول: الأحكام العامة للعقوبة 441
الفصل الأول: خصائص العقوبة 442
الفصل الثاني: أغراض العقوبة 445
الفصل الثالث: تقسيم العقوبات 447
المبحث الأول: تقسيم العقوبات من حيث طبيعتها 447

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: العقوبات الأصلية 447
المطلب الثاني: العقوبات التبعية والتكميلية 448
المبحث الثاني: تقسيم العقوبات من حيث جسامتها 450
المبحث الثالث: تقسيم العقوبات من حيث مساسها بالمحكوم عليه 450
المبحث الرابع: تقسيم العقوبات من حيث مدتها 452
الباب الثاني: أنواع العقوبات في قانون الجزاء العماني 453
الفصل الأول: العقوبات الأصلية 454
المبحث الأول: عقوبة الإعدام 454
المطلب الأول: عقوبة الإعدام بين الإلغاء والإبقاء 455
المطلب الثاني: عقوبة الإعدام في القانون العماني 457
المبحث الثاني: العقوبة السالبة للحرية 463
المطلب الأول: عقوبة السجن المطلق والسجن المؤقت 465
المطلب الثاني: حساب مدة العقوبة السالبة للحرية وإنقاصها 469
المطلب الثالث: تأجيل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية 471
المطلب الرابع: الإفراج تحت شرط 472
المبحث الثالث: العقوبات المالية (الغرامة) 481
المطلب الأول: خصائص الغرامة 482
المطلب الثاني: محاسن ومساوئ الغرامة 482
المطلب الثالث: الغرامة كعقوبة أصلية أو تكميلية أو نسبية 483
المطلب الرابع: حدود مبلغ الغرامة 485
المطلب الخامس: تنفيذ الغرامة 487
المطلب السادس: الغرامة الإدارية والمدنية 489
الفصل الثاني: العقوبات التبعية والتكميلية 492
المبحث الأول: العقوبات التبعية 494
المبحث الثاني: العقوبات التكميلية 500
المبحث الثالث: جزاء مخالفة الأحكام والأوامر المتعلقة بالعقوبات التبعية والتكميلية 527
الباب الثالث: الظروف المؤثرة في العقوبة 528
الفصل الأول: أنواع الظروف المؤثرة في العقوبة 531

www.daralthaqafa.com

المبحث الأول: الأعذار القانونية 531
المطلب الأول: الأعذار المعفية من العقاب 531
المطلب الثاني: الأعذار المخففة للعقاب 535
المبحث الثاني: أسباب تخفيف العقوبة 551
المطلب الأول: أثر أسباب التخفيف على العقوبات التبعية والتكميلية 554
المطلب الثاني: مقدار تخفيف العقوبة 555
المطلب الثالث: أثر أسباب التخفيف على المساهمين بارتكاب الجريمة 556
المبحث الثالث: أسباب تشديد العقوبة 556
المطلب الأول: الأسباب الوجوبية والجوازية المشددة للعقوبة 557
المطلب الثاني: الأسباب المادية والشخصية المشددة للعقوبة 558
المطلب الثالث: الأسباب الخاصة والعامة المشددة للعقوبة 559
المطلب الرابع: أثر الظروف المشددة العامة على عقوبة الجريمة 572
المطلب الخامس: تشديد العقوبة بناء على تعدد الجرائم 573
المبحث الرابع: كيفية تطبيق الظروف المختلفة إذا اجتمعت في جريمة واحدة 581
الفصل الثاني: وقف التنفيذ 583
المبحث الأول: صلاحية المحكمة في وقف التنفيذ 584
المبحث الثاني: شروط وقف التنفيذ 584
المطلب الأول: الشروط العامة لوقف التنفيذ 585
المطلب الثاني: الشروط الخاصة بوقف التنفيذ 588
المبحث الثالث: مدة وقف التنفيذ 590
المبحث الرابع: أثر انقضاء فترة إيقاف التنفيذ 591
المبحث الخامس: إلغاء وقف التنفيذ والمحكمة المختصة بذلك 592
المطلب الأول: إلغاء وقف التنفيذ 592
المطلب الثاني: المحكمة المختصة بإلغاء وقف التنفيذ 593
الباب الرابع: سقوط العقوبة وزوال آثارها 595
الفصل الأول: وفاة المحكوم عليه 597
الفصل الثاني: مضي المدة 598
المبحث الأول: العقوبات التي تسقط بمضي المدة 599
المبحث الثاني: المدة المسقطة للعقوبة وبدئها 600

www.daralthaqafa.com

المطلب الأول: مقدار المدة التي تسقط العقوبة بمضيها 600
المطلب الثاني: بدء المدة المسقط للعقوبة بمضيها 601
المبحث الثالث: انقطاع المدة المسقطة للعقوبة ووقف سريانها وأثر تمامها 602
المطلب الأول: انقطاع مضي المدة 602
المطلب الثاني: وقف مضي المدة 604
المطلب الثالث: أثر تمام مضي المدة 604
الفصل الثالث: التنازل 606
الفصل الرابع: رد الاعتبار 609
المبحث الأول: وسيلتا رد الاعتبار 609
المطلب الأول: رد الاعتبار قانوناً 610
المطلب الثاني: رد الاعتبار قضائياً 611
المبحث الثاني: آثار رد الاعتبار 618
المبحث الثالث: استبعاد أحكام بعض الجرائم من طلب رد الاعتبار 619

المراجع 623

www.daralthaqafa.com

توطئة

(التعريف بالمنظومة القانونية الجزائية)

المنظومة القانونية الجزائية هي طائفة من مجموعة قانونية واسعة تشتمل على العديد من القوانين المختلفة في مسمياتها وأهدافها. وتضم هذه المنظومة قوانين جزائية متنوعة تحكم موضوعات متعددة، إلا أنها تصب في مجملها في المحافظة على المجتمع، عبر تنظيم سلوك الأشخاص داخله، ويمكن تحديد إطارها بقانونين أساسيين هما قانون الجزاء[1]، وقانون الإجراءات الجزائية[2]، إلى جانب عدد من القوانين توصف بالقوانين الجزائية التكميلية[3].

ويقوم كل من قانون الجزاء والإجراءات الجزائية على فئة معينة من القواعد، هي في الأول منهما قواعد تحدد الأفعال التي تعد جرائم والعقوبات المقررة لها، وهي في ثانيهما قواعد تبين الإجراءات التي تتعلق بكيفية الحد من وقوع الجرائم واكتشافها ومعرفة فاعلها عند حدوثها، وسماع أقواله والتحقيق معه، ومحاكمته، وإصدار الحكم ضده والطعن فيه وتنفيذه. ويطلق على فئة القواعد الأولى القواعد الموضوعية، بينما تنعت فئة القواعد الثانية بالقواعد الشكلية.

وتقسيم قواعد القانونين الأساسيين إلى فئتين فرضته متطلبات السياسة الجزائية، إذ لا بد من أن يكون لكل فئة نطاقها والقانون الخاص بتنظيمها على حدة.

وعلى الرغم من ذلك التقسيم فإن هناك صلة وثيقة بينهما تظهر بصورة جلية من خلال أن دور كل فئة يكمل الآخر. فإذا ما ارتكبت جريمة ينشأ حق للدولة في معاقبة مرتكبها، أي قيام مسؤولية فاعلها الجزائية لما تتضمنه من معنى يتعارض والاهتمامات

(1) لمسمى قانون الجزاء الذي اعتمد في سلطنة عمان ودولة الكويت، مسميات أخرى مثل قانون العقوبات كما في قطر والبحرين ودولة الإمارات المتحدة والعراق ومصر ولبنان وسوريا والأردن وفلسطين وليبيا والجزائر، وقانون الجرائم والعقوبات مثلما في اليمن، ومجموعة القانون الجنائي كما في المغرب، والمجلة الجزائية كما في تونس.

(2) يطلق على مسمى قانون الإجراءات الجزائية الذي اعتمد في سلطنة عمان ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة واليمن والجزائر وفلسطين، أحياناً اسم قانون الإجراءات الجنائية، كما في مصر، وقطر والبحرين، وقانون أصول المحاكمات الجزائية، كما في العراق والأردن ولبنان، وقانون المسطرة الجنائية في المغرب، ومجلة الإجراءات الجزائية في تونس.

(3) يدعم المنظومة الجزائية القانونية العديد من العلوم المساعدة كعلم الإجرام وعلم العقاب وعلم التحقيق الجزائي، كما تعطي أجهزة تطبيق القانون وإنفاذه لتلك المنظومة أثرها التطبيقي.

www.daralthaqafa.com

العامة للمجتمع[1]، وذلك وفقاً لما نص عليه في قانون الجزاء من تجريم وعقاب، وفي المقابل لا يتم استيفاء ذلك الحق إلا بناء على ما نص عليه في قانون الإجراءات الجزائية من إجراءات. ومن هنا جاء القول لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا عقوبة إلا بحكم قضائي بات[2]. وسوف نعود لاستكمال بيان تلك الصلة في موضعها.

أما القوانين الجزائية التكميلية فإنها تقوم على تجريم أفعال معينة لغايات محددة. وما يميزها هو أن تجريمها لتلك الأفعال يأتي بصورة أكثر تفصيلاً وتنظيماً، بحيث يتجاوز بمداه التجريم الذي ربما قد نص عليه في قانون الجزاء[3].

ومع أن نطاق اهتمامنا في هذا المؤلف يدور حول قانون الجزاء لا غير، فإننا، رغم ذلك، سنقصر الحديث، وعلى وجه التحديد، على القسم العام منه، دون ما يتضمنه من أقسام أخرى، لكون موضع التطرق إليها هو الشروحات المتعلقة بقسمه الخاص.

وعلى هذا سيتم بيان موضوعات القسم العام من قانون الجزاء من خلال باب تمهيدي وأربعة أقسام، يتطرق الباب التمهيدي إلى ماهية قانون الجزاء وتطوره، ويتحدث القسم الأول عن مصدر قانون الجزاء ونطاق سريانه، ويتكلم القسم الثاني عن الجريمة، ويتناول القسم الثالث عوارض المسؤولية الجزائية، ويتصدى القسم الرابع إلى الجزاء.

(1) انظر:
Catherine Elliott and Frances Quinn, Criminal Law, Third Edition, Pearson education, 2000, P. 1.

(2) انظر د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، الأحكام العامة للنظام الجزائي، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، 1415 هـ - 1995، ص 4.

(3) وهو ما سنبينه بصورة أكثر تفصيلاً في حينه.